تضاعفت أسعاره ٥ مرات خلال عام والعزّ لسندويشة «مية إفرنجي»

الزعتر الحلبي على لائحة التقنين لدى أبناء الشهباء

| حلب- خالد زنكلو

أرجت الكثير من العائلات الحلبية الزعتر الحلبي، الذي تشتهر المدينة بصناعته، على قائمة التقنين التي تتقيد بها لتقليل المصاريف بما يتماشى مع دخولهم، في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني الحاصل في الأسواق للسلعة وللمواد الغذائية الأخرى.

ودرجت حلب، ومنذ عقود خلت، على تصدير الزعتر الحلبي إلى باقي المحافظات السورية وإلى الأسواق الخارجية التي راجت فيها السلعة الغذائية المميزة للشهباء بجودتها ومذاقها اللذيذ، مع توافر عشرات المصانع المختصة بصناعة المادة وذيوع أصناف تجارية رائجة لا يمكن أن تنافسها صناعات مماثلة.

ودأب الحلبيون على استهلاك كميات كبيرة من الزعتر الحلبي في وجبات الفطور والعشاء، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه أبداً، كذلك في لف سندويشة الزعتر المفضلة لطلاب المدارس والرحلات القصيرة، قبل ارتفاع أسعاره في السوق الحلبية وترشيد استهلاكه إلى النصف تقريباً، بحسب شهادات بعض سكان المدينة لـ«الوطن».

وبين صاحب محل لبيع الزعتر الحلبي في محلة باب جنين بمركز المدينة، حيث تختص العديد من المحال بعرض وبيع المادة لأبناء المدينة وزوارها، لـ«الوطن» أن مبيعاته من المادة تراجعت بمقدار ٥٠ بالمئة خلال العام الجاري مقارنة بالفترة ذاتها من العام المنصرم، بسبب ضعف إقبال المتسوقين على الشراء، بفعل ارتفاع أسعار أصنافه المختلفة.

وأشار إلى أن سبب زيادة أسعار الزعتر الحلبي ناتج عن ارتفاع المكونات الداخلة في صناعته من سماق وسمسم ويانسون وشمرة وكزبرة، ولفت إلى أن السعر الحالي يزيد بمقدار خمسة أضعاف نظيره قبل عام، بعدما ارتفع من ٧ آلاف إلى ٣٥ ألف ليرة، كسعر وسطي.

وذكرت أم عبد الرحمن (ربة منزل) أنه لم يعد باستطاعتها تسوق ما يلزم عائلتها من الزعتر الحلبي أو تخزين مؤونة كافية منه خلال أشهر دوام المدارس «كي أجهز سندويش الزعتر بشكل شبه يومي لأولادي الثلاثة لتناوله في المدرسة، إثر ارتفاع أسعاره بشكل كبير أخيراً».

وقاسمتها الرأي الموظفة الحكومية سهى، التي أوضحت أن سندويشة دبس البندورة، أو ما يسمى «مية إفرنجي» باتت منافسة لسندويشة الزعتر «إذ يبلغ سعر الكيلو من الأولى بين ١٠ و ١٢ ألف ليرة، إلا أن زيادة سعر زيت الزيتون بشكل خيالي، واللازم للعملية، ضيّقت من خياراتنا لإعداد السندويش أو تجهيز موائد الإفطار».

بدوره، امتنع «بشار. ح» عن إرسال أكياس الزعتر الحلبي كهدية لأخيه المقيم في طرطوس ولأخته التي تقطن في دمشق «كعادته خلال السنوات السابقة، وكتقليد يتبعه الكثير من الحلبيين، بعد الارتفاع الجنوني الملحوظ الذي طرأ على أسعار المادة، التي لم نكن نتوقع أن تصبح خارج موائد عدد كبير من عائلات حلب».

السويداء تستورد حصّادين من محافظات أخرى

شهيب: ٩٠ بالمئة من حصاد الشعير يدوي هذا الموسم.. ومحصول القمح جيد

| السويداء- عبير صيموعة

بدأت عمليات حصاد الشعير في العديد من قرى ومناطق المحافظة وبدأت معها معاناة المزارعين بالبحث عن الأيدي العاملة للحصاد بسبب اضطرارهم إلى عمليات الحصاد اليدوي لضعف نمو المحصول جراء تأخر الهطلات المطرية هذا الموسم وعدم جدوى حصاده على الحصادات إضافة إلى وعورة كثير من الأراضي وافتقاد بعضها إلى الطرق الزراعية التي تخدمها، والذي يحول دون دخول الحصادات إليها.

وأوضح مزارعون ممن تواصلوا مع «الوطن» عدم توفر تلك الأيدي ما أدى إلى ارتفاع أجور الحصاد اليدوي التي تراوحت هذا الموسم ما بين ٤٠ و٥٠ ألف ليرة للدونم الواحد بعد أن كانت تتراوح بين ١٥ و٢٠ ألفاً العام الماضي بالحد الأقصى، ما سيؤدي بالضرورة لخسائر كبيرة على جميع نمو المحصول وعدم جدوى حصاده على الحصادات من جهة إضافة إلى سعي المزارعين للحصول على مادة التبن من جهة أخرى.

وأعاد كثير من المزارعين عدم توفر اليد العاملة بالأعداد المطلوبة إلى هجرة الأيدي العاملة الشابة من المحافظة وعدم رغبة الموجودين من جيل الشباب في العمل بالزراعة واستسهال الأعمال الأخرى وهو الأمر الذي فرض محاولة التواصل مع الورشات العاملة في القطاف وجني المحاصيل الزراعية في المحافظات المجاورة في درعا وريف دمشق وصولاً إلى الجزيرة وعودة كثير من الأراضي وافتقاد بعضها إلى الطرق الزراعية التي تخدمها، والذي يحول دون دخول الحصادات إليها.

وأوضح مزارعون ممن تواصلوا مع «الوطن» عدم توفر تلك الأيدي ما أدى إلى ارتفاع أجور الحصاد اليدوي التي تراوحت هذا الموسم ما بين ٤٠ و٥٠ ألف ليرة للدونم الواحد بعد أن كانت تتراوح بين ١٥ و٢٠ ألفاً العام الماضي بالحد الأقصى، ما سيؤدي بالضرورة لخسائر كبيرة على جميع نمو المحصول وعدم جدوى حصاده على الحصادات من جهة إضافة إلى سعي المزارعين للحصول على مادة التبن من جهة أخرى.

لافتا إلى أن المساحات المزروعة بالشعير هذا الموسم وصلت لنحو ٢١ ألف هكتار إلا أن تأخر الهطلات المطرية انعكس سلباً على نمو المحصول والإنتاج معاً لتبقى المساحات القابلة للحصاد ١٤ ألف هكتار أي بنسبة ٦٨ بالمئة من المساحة العامة علماً أن التقديرات الأولية لإنتاج الشعير تصل إلى نحو ٤ آلاف و٩٠٠ طن.

وفي السياق ذاته أكد شهيب أن محصول القمح للموسم الحالي في المحافظة جيد بشكل عام إلا أن الإنتاج المتوقع يتفاوت بين المناطق بحسب كميات الأمطار الهاطلة وبحسب مواعيد الزراعة.

لافتاً إلى أن مادة المازوت تم تأمينها لعمل الحصادات والدراسات مسبقاً حيث يبدأ موسم حصاد القمح في المحافظة نهاية الشهر الحالي ومنتصف الشهر القادم بحسب المنطقة علماً أنه يتم حالياً العمل على إحصاء التقديرات الأولية لإنتاج السويداء من القمح للمساحات المزروعة منه بعلاً حسب الخطة الزراعية للمحصول والبالغة ٣٥ ألف هكتار.

أعضاء مجلس محافظة طرطوس: كلامنا يُضرب عرض الحائط!

| طرطوس- ربا أحمد

دورات متتالية لم نحصل على نتائج من الكلام وكل ما يقال يضرب بعرض الحائط ولم نستطع تمثيل المواطن وإذا بقي هذا المنبر عاجزاً فربما يجب أن نتجه إلى منبر آخر لتخديم الناس، هذا كلام لأعضاء مجلس محافظة طرطوس خلال انعقاد الدورة العادية الثالثة أمس، مشيرين إلى أنهم تعبوا من تكرار مطالب إستراتيجية وخدمية للمحافظة، متهمين معمل إسمنت بطرطوس بشراكة السوق السوداء بغيابه عن السوق بعد أن أصبح سعر الكيس ٥٠ ألفاً وتعذر على الناس الحصول على كيس بحجة أعطال المعمل.

واستغرب البعض تكرار مطلب إنقاذ سهل عكار الذي يبلغ ١٥ ألف هكتار وإحداث هيئة خاصة به دون رد وهو الذي يعتبر خزاناً زراعياً سواء لتسويق المنتجات وإنشاء معامل تغذية والاهتمام بتأمين السماد والبذار.

والبعض رفض التصويت الذي تم في الدورة الحالية على مشاريع استثمارية بالأعضاء الموجودين فقط، وآخر مطلب مكرر إحداث مؤسسة عامة للنقل الداخلي منذ سنوات ولم يستجب أحد وبقي الناس على الطرقات من دون حل، وتنفيذ خط الجر الثالث لإرواء القدموس العطشى منذ عشرات السنين.

وتساءل الأعضاء كيف يباع سماد المصرف الزراعي بالصفصافة في محلات مقابل المصرف وبضعفي السعر؟ وهل وضعت رؤية إسعافية لإرواء سهل عكار بعد انخفاض مخزون سدي الباسل وتل حوش قبل قدوم الصيف وإلا فستحدث كارثة زراعية، علما أن الجانب السوري لا يسمح له بالري من النهر الكبير الجنوبي بينما يستفيد منه بالكامل الجانب اللبناني.

وأشار البعض إلى أن الطريق الرئيسي القدموس – سلحب الذي يصل لأبو قبيسو منفذ من ٢٠٢٠ ولكن بوضع كارثي وكأنه طريق زراعي ولم يتته، والجزء المنفذ خرب خلال شهر فقط من تنفيذه.

وعادت لتطرح مشاكل الاتصالات من سوء حالة البوابات والخطوط الضوئية ودفع الفواتير دون شبكة أو خدمة.

وطالب الأعضاء برفع توصيتين إلى رئاسة الوزراء إحداهما لتوجيه مراكز البحوث الزراعية لإنتاج بذار البندورة التي أصبح ثمن الغرام منه ١٥٠ ألف ليرة ولإيجاد أسواق تصدير للبندورة والبطاطا لوقف تدهور أسعارها، فالبندورة تباع بـ١٥٠٠-١٧٠٠ ليرة أي بخسارة تفوق الألف ليرة للكيلو الواحد، والعمل مع وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين لإيجاد صيغة بيان منح دخل للفلاحين ليتسنى لهم الحصول على قرض طاقة شمسية للتخفيف من الضغط على الشبكات.

وكانت رئيس مجلس محافظة طرطوس لفت إلى مشكلة تأخر الأعضاء بالحضور إلى المجلس والخروج مبكراً وهو الأمر الذي يؤدي إلى غيابهم عن إجابات الإدارات الشفهية منها والخطية.

السكن العمالي في مدينة البعث.. أحلام ١٥ عاماً تتلاشى مع الانتظار!؟

مدير فرع الإسكان: المشروع تعرض لأضرار كبيرة وتم شغله كمركز إيواء

لجنة إعادة الإعمار رصدت ١١٠ ملايين لإعادة تأهيل الأبنية والموقع العام

| القنيطرة- خالد خالد

قدم عضو مجلس المحافظة محمد عودة مذكرة شاملة لرئيس مجلس المحافظة حول واقع السكن العمالي بمدينة البعث وشكاوى العمال المخصصين من الوضع الذي آل إليه السكن، مبيناً أن العقد تم توقيعه عام ٢٠١٣ بين المستفيد ومؤسسة الإسكان فرع المنطقة الجنوبية في القنيطرة، حيث تم إلزام المستفيدين بدفع رسوم الاشتراك بعداد ماء وكهرباء وهي ضمن الشروط الملزمة لاستكمال التخصص للسكن وتم الالتزام من المخصصين بذلك، ولكن لم تنفذ معظم هذه الاشتراكات لأسباب مجهولة، وبقيت بلدية مدينة البعث تتحمل أعباء الاستجرار غير المشروع للكهرباء والماء، الأمر الذي أنحق أضراراً وأعطالاً على الشبكتين.

وأشار عودة إلى أن مؤسسة الإسكان رفعت سعر المتر الواحد إلى ٤٤٧ ألف ليرة وهذه الأسعار مبالغ فيها جداً بالنسبة لموظف أو عامل لا يتجاوز سقف راتبه ١٤٦ ألف ليرة، مع الإشارة إلى أن سعر المتر في التخصيص الأول ومن دون فوائد ١٤٥٠٠ ليرة وبفوائد ٢١٦٠٠، واليوم لو قسمنا سعر الشقة العمالية التي مساحتها ٢م/٨٥ على ٢م/٢٥ سنة على سعر المتر الحالي (٤٤٧٠٠٠) ل.س، فإن العامل سيدفع نحو ١٢٦٥٠٠ شهرياً من راتبه.

وطالب عضو المجلس باسم العمال الإسراع بإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأبنية في المشروع والمستثمرة حالياً لوجود تسرب كبير لمياه الصرف الصحي تحت الأبنية التي لم يتم وصلها على مجرور الشبكة الرئيسية، كما أن الطرقات موحلة وترابية والأعشاب تنتشر بكثافة بين الأبنية، وكذلك الحشرات والقوارض السامة وغيرها من الواقع الخدمي السيئ، آملاً من المحافظة التوسط لدى الجهات المعنية لإعادة تسعير المتر المربع الواحد في السكن العمالي (الدفعة الثانية) وإنصاف المستفيدين لكونهم من أبناء الطبقة العاملة الكادحة.

وأوضح مدير فرع المنطقة الجنوبية بالمؤسسة العامة للإسكان حسان فلاح في رده على مذكرة عضو المجلس والتي أحالها إليه محافظ القنيطرة أن عدد المساكن العمالية ٤٨٨ مسكناً موزعة على ٢٩ عمارة، وتم التنفيذ وفق أربعة عقود، وفي عام ٢٠١٣ تم تخصيص ٢٠٨ مساكن (العمارات من ١- ١٣)، ولاحقاً تم إبرام العقود مع المخصصين، وحينها كانت نسبة الإنجاز تبلغ ٩٠ بالمئة.

وبيّن الفلاح أن المشروع تعرض لأضرار كبيرة في المباني والموقع العام، خلال الأزمة، وتم شغل المساكن بصفة إيواء للمواطنين النازحين من قراهم بموجب موافقات من المحافظة بالإضافة لتمركز قوات الجيش العربي السوري لدواعي أمنية لكون موقع المشروع يعتبر خط مواجهة مع المجموعات المسلحة.

وأضاف: في بداية عام ٢٠٢٣ تم تخصيص ٢٦٠ مكتتباً والعمارات من (١٤- ٢٨)، وتم تخمين سعر المتر المربع من لجنة التخمين المركزية وفق القوانين الناظمة لعمل المؤسسة (المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ ونظام العمليات رقم ٨ لعام ٢٠١٦)، علماً أنه تم تخمين المتر المربع للسكن العمالي بداية بقيمة ٤٨٠ ألفاً ونتيجة مراسلات عديدة بين الجهات المعنية والاتحاد العام لنقابات العمال تم تخفيض السعر إلى ٤٤٧ ألفاً وهو سعر منخفض مقارنة بالمبالغ والتكاليف المتوقع إنفاقها.

وأكد مدير فرع الإسكان جرد الأضرار الحاصلة في المشروع ومخاطبة الجهات المعنية لرصد الاعتمادات اللازمة، وأنه تم رصد مبلغ ١١٠ ملايين ليرة فقط من لجنة إعادة الإعمار، كما تم الإعلان أكثر من مرة عن مناقصات لإعادة تأهيل جزئي لجميع العقود عن طريق كتب موجهة لجهات القطاع العام، وحالياً يتم العمل على عقد اتفاق بالتراضي مع جهات القطاع العام لوجود تغيّرات كبيرة في الأسعار، لافتاً إلى أنه وفي السابق تم تنفيذ أعمال الموقع العام من المؤسسة، علماً أنه يقع على عاتق مجلس مدينة البعث تأمين الخدمات العامة كونه تم شراء الأرض كمقاسم مرفقة من البلدية.

وأفاد الفلاح بأنه يمكن تسليم المساكن المخصصة لعام ٢٠١٣ على الوضع الراهن لمن يرغب بناء على موافقة المدير العام، مطالباً المحافظة بالعمل على إخلاء المشروع من جميع الإشغالات المدنية (غير القانونية) والإشغالات الأخرى ومخاطبة لجنة إعادة الإعمار لرصد المبالغ اللازمة لإصلاح الأضرار الحاصلة في المشروع، وتكليف مجلس مدينة البعث (بالتنسيق مع من يلزم) لإزالة كل التعديات على الشبكة الكهربائية وشبكة المياه وتنظيف الطرقات والساحات العامة.

بدوره قال رئيس المكتب الفني في بلدية مدينة البعث خير الدين جريدة: إن مسؤولية وصل مجرور الصرف من الأبنية إلى الخط الرئيسي يقع على عاتق مؤسسة الإسكان، والبلدية جاهزة للتعاون مع جميع الجهات المعنية لإزالة الأعشاب والتعديات على شبكة المياه والكهرباء والاهتمام بواقع النظافة، شريطة تحسين الموقع العام للسكن العمالي.